الأمم المتحدة
E/AC.51/2025/L.4/Add.26

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: Limited
12 June 2025
Arabic
Original: English

لجنة البرنامج والتنسيق

الدورة الخامسة والستون

نيويورك، 12 أيار/مايو – 13 حزيران/يونيه 2025

مشروع تقرير

المقرر: السيد رودريغ إدغار **تشوفو مونغو** (الكاميرون)

إضافة

المسائل البرنامجية: الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2026

(البند 3 (أ))

البرنامج 25
خدمات الإدارة والدعم

1 – نظرت اللجنة، في جلستيها الرابعة عشرة والخامسة عشرة، المعقودتين في 20 و 21 أيار/مايو 2025، في البرنامج 25، خدمات الإدارة والدعم، من الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2026 والأداء البرنامجي لعام 2024 (A/80/6 (Sect. 29) و A/80/6 (Sect. 29A) و A/80/6 (Sect. 29B) و A/80/6 (Sect. 29C) و A/80/6 (Sect. 29D) و A/80/6 (Sect. 29E) و A/80/6 (Sect. 29F)).

المناقشة

2 – أعرب أحد الوفود عن تقديره لإدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال على الدعم القيّم الذي قدمه مدير شعبة تخطيط البرامج والميزانية وفريقه إلى اللجنة، وتقديره كذلك لأمانة اللجنة لما قدمته من دعم طوال العملية.

180625 180625 25-08301 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

3 - وسلط أحد الوفود الضوء على الدور الهام الذي تضطلع به الإدارة في تسيير شؤون المنظمة من خلال توليها وظائف حاسمة مثل التخطيط المركزي للموارد، وتخطيط البرامج، والمالية والميزانية، والموارد البشرية، والتحول المؤسسي والمساءلة. وأعربت الوفود عن أملها في أن تواصل الإدارة تعزيز إدارة الأداء وتحسين الجودة والكفاءة في اضطلاعها بمهام الإدارة. ورحب وفد آخر بالدور المتكامل الذي تضطلع به الإدارة في توفير السياسات والقيادة وتعزيز نظام إداري يتسم بالشفافية والمساءلة ويؤدي مهامه بفعالية بما يتماشى مع ولايتها، والالتزام بالتحسين المستمر وتحفيز ممارسات وسياسات الإدارة القائمة على النتائج في المنظمة.

4 - ورحب أحد الوفود بالجهود التي تبذلها الإدارة في تعزيز ممارسة تفويض السلطة، وهو ما أتاح تمكين المديرين وجعل مستوى اتخاذ القرار في أقرب مستوى من دوائر تنفيذ الولاية. وأعرب الوفد عن تقديره للنتائج المقررة المتعلقة بزيادة استخدام تحليلات البيانات وطلب مزيدا من المعلومات عن الخطوات المقبلة لدعم اتخاذ القرارات المستندة إلى البيانات.

5 - ورحب أحد الوفود بجهود الإدارة الرامية إلى إدماج المنظور الجنساني في أنشطتها التنفيذية ومنجزاتها المستهدفة ونتائجها وكذلك بالجهود المتواصلة لتحقيق تكافؤ الجنسين، وسلط الضوء على الدور القيادي للإدارة في النهوض باستراتيجية الأمين العام المتعلقة بمستقبل العمل على نطاق المنظومة. وأشير أيضا إلى فكرة اعتماد التدريب الداخلي المدفوع الأجر لإبراز أن المتدربين مورد قيّم للمنظمة.

6 - وأعرب أحد الوفود عن دعمه للدور الأساسي الذي تضطلع به الإدارة في قيادة الشق المتعلق بالكفاءة في مبادرة الأمم المتحدة 80، في حين استفسر وفد آخر عن التدابير التي ستتخذها الإدارة. وأعرب أحد الوفود عن تطلعه إلى استمرار التعاون في الوقت الذي تعمل فيه الإدارة على تعزيز القدرات الإدارية إلى جانب ضمان استخدام الموارد المالية المحدودة بأكثر الطرق فعالية وكفاءة. وفي حين رحب الوفد نفسه بمبادرات من قبيل التخطيط الآلي لاستمرارية تصريف الأعمال ووحدة الإدارة المركزية للمخاطر التي أصبح يستخدمها 51 كيانا، فقد شجع على تحديد وفورات التكاليف وأوجه الكفاءة الناتجة عن تلك الجهود، مشيرا إلى أن الإدارة القوية للمخاطر ينبغي أن تحدد فرص تفادي الازدواجية وتبسيط العمليات، وأنه ينبغي تطبيق أحكام إعادة النظر بالنسبة للمبادرات الضعيفة الأداء لإعادة توجيه الموارد إلى البرامج ذات الأثر المثبت. وأشارت الوفود إلى أنه ينبغي إجراء التغييرات بطريقة تراعي جميع الدول الأعضاء وبطريقة شاملة وشفافة بحيث تكون الدول الأعضاء على علم كافٍ بتدابير الإصلاح التي قد تفضي إلى إعادة الهيكلة الجوهرية للمنظمة.

7 - واستفسر أحد الوفود عن مدة التدابير الحالية لتجميد التوظيف وسأل عن الحلول الطويلة الأجل للقيود المالية. ووجه وفد آخر الانتباه إلى تدابير التقشف التي اتخذها الأمين العام، وطلب وفد آخر مرة أخرى أن يمتثل الأمين العام للفقرة 6 من الجزء السابع من قرار الجمعية العامة 263/77 ألف وأن تسترشد الإدارة حصرا بقرارات الجمعية ذات الصلة. وجدد وفد آخر التأكيد على أهمية قرارات الجمعية والنصوص التي وافقت عليها الجمعية في سياق نشرة الأمين العام بشأن قيم وسلوكيات الموظفين. وطلب الوفد أن تستند أطر السياسات والنشرات الإدارية في المستقبل إلى الصياغة التي تفاوضت الدول الأعضاء بشأنها واعتمدتها على النحو الواجب من خلال ولايات حكومية دولية.

8 - وفيما يتعلق بالعوامل الخارجية، طلب أحد الوفود الحصول على مزيد من المعلومات، لأن السرد الوارد في الخطة البرنامجية موجز.

9 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 1، العنصر 1، أثنى أحد الوفود على الأمانة العامة لنجاحها في تنفيذ ترقية نظام أوموجا إلى حزمة التحسينات 8 والانتقال إلى استخدام منصة Umoja Analytics المبينة في الفقرة 29 ألف-19. وأشار الوفد إلى أن تلك التحسينات تمثل معالم هامة في مسار التحول الرقمي للمنظمة من أجل تعزيز قدرات اتخاذ القرارات القائمة على البيانات، وطلب مزيدا من المعلومات عن كيفية الاستفادة من تلك التحسينات على نطاق المنظمة، ولا سيما في البيئات الميدانية، وكذلك معلومات عن مكاسب زيادة الكفاءة وخفض التكاليف نتيجة لتنفيذها. وفيما يتعلق باستخدام حل أوموجا المؤسسي خارج الأمانة العامة، رأى الوفد أن توسيع نطاق استخدام هذا الحل يمكن أن يفضي إلى وفورات كبيرة في الحجم وتوحيد طرق أداء العمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة، مع خفض التكاليف الإجمالية التي تتحملها الدول الأعضاء.

10 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 1، العنصر 3، رأى أحد الوفود أنه ينبغي إدراج القرار 274/76 في قائمة الولايات، حيث إن الفقرات 60 إلى 69 من القرار تنص على تعليمات موجهة للأمين العام، بما فيها، أولا وقبل كل شيء، ضرورة الامتثال لمبادئ الشراء الرئيسية الأربعة عند تنظيم المناقصات واتخاذ القرارات بشأن شراء السلع والخدمات.

11 - وفيما يتعلق بمقياس الأداء للنتيجة 2 في إطار البرنامج الفرعي 2، العنصر 1، أشار أحد الوفود إلى أن العدد المقرر من فرادى العملاء الذين يستخدمون بطاقات السحب والمحافظ الرقمية كوسيلة مفضلة للدفع لعام 2026 مرتفع جدا مقارنة بعام 2024، وطلب معلومات أساسية عن تحديد هدف مرتفع.

12 - وفي إطار البرنامج الفرعي 2، العنصر 3، أشير في الفقرة 29 ألف-84 إلى أن الميزانية البرنامجية المقترحة تشمل الاحتياجات المقدرة من الموارد المتصلة بالولايات التي سيجددها مجلس حقوق الإنسان خلال السنة. واستفسر أحد الوفود عما إذا كانت هذه الممارسة قد صدر بها تكليف من الجمعية العامة، وعن سبب افتراض أن المجلس سيعتمد قرارات معينة.

13 - وفيما يتعلق باستراتيجية البرنامج الفرعي 3، العنصر 1، المشار إليها في الفقرة 29 ألف-95 (د)، طلب أحد الوفود مزيدا من المعلومات عن الخطوات الملموسة التي ستُتخذ لتنفيذ استراتيجية منظومة الأمم المتحدة للصحة العقلية والرفاه في مكان العمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة. وأعرب وفد آخر عن تأييده لتخطيط القوة العاملة على أساس الجدارة الذي يعطي الأولوية للفعالية مع الحفاظ على الانضباط في الميزانية، وأشار إلى أنه يتطلع إلى الكيفية التي سيتيح بها النظام الجديد لاختيار الموظفين المشار إليه في الفقرة 29 ألف-95 (و) العمل بكفاءة على اجتذاب أفراد مؤهلين. وسعى وفد آخر إلى الحصول على تفسير لاعتماد نُهج جديدة تدمج القيم والسلوكيات الجديدة في إدارة المواهب المشار إليها في تلك الفقرة أيضا. وبالإضافة إلى ذلك، نصح أحد الوفود إدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال باتخاذ تدابير ملموسة لخفض عدد الدول الأعضاء غير الممثلة والممثلة تمثيلا ناقصا في نظام النطاقات المستصوبة.

14 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 3، العنصر 2، أعرب أحد الوفود عن تأييده القوي لجهود المنظمة بشأن تعزيز المساءلة في المسائل المتعلقة بالسلوك والانضباط، والعمل على منع التحرش الجنسي من خلال نهج شامل على نطاق المنظومة يركز على الضحايا. وفيما يتعلق بالفقرة 29 ألف-112، تساءل عضو وفد آخر عما إذا كان نشر قاعدة بيانات ClearCheck بشأن التحرش الجنسي على نطاق منظومة الأمم المتحدة قد صدر به تكليف في أي قرار من قرارات الجمعية العامة.

15 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 4، أعرب أحد الوفود عن تقديره للجهود المبذولة لتعزيز مزيد من الشفافية والمساءلة من أجل توليد مزيد من المصداقية والثقة في قدرات الأمم المتحدة كمنظمة، وكذلك الجهود المبذولة للتعجيل بالتحول الثقافي المطلوب لتنفيذ النموذج الإداري الجديد المتمثل في زيادة تفويض السلطة والشفافية والمساءلة تنفيذا تاما. وأعرب وفد آخر عن تأييده لعمل البرنامج الفرعي، مشددا على أن شعبة التحول المؤسسي والمساءلة يجب أن تمكن الإدارة من ممارسة دورها كخط دفاع ثان، على النحو المطلوب في الفقرة 64 من القرار 257/79. وفيما يتعلق بلوحة المتابعة الإدارية المذكورة في الفقرة 29 ألف-133، طلب الوفد نفسه مزيدا من المعلومات عن الكيفية التي يمكن أن تساعد بها هذه الأداة في تحديد حالات التكرار وفرص تحقيق وفورات في التكاليف في جميع الإدارات، وعن إمكانية استكشاف وضع مقياس لتخفيض التكاليف.

16 - ورحبت الوفود بهدف البرنامج الفرعي 5 وبالمساهمات التي قدمها البرنامج الفرعي من أجل ضمان إقامة مكان عمل خال من العنصرية والتمييز العنصري، يشعر فيه كل موظف بالتقدير والاحترام ويعامل فيه بكرامة، إلى جانب تعزيز آليات المساءلة، وأعربت عن دعمها لذلك. واستفسر أحد الوفود عن الكيفية التي يولي بها مكتب مكافحة العنصرية القدر نفسه من الأهمية لأشكال التمييز الأخرى، مثل معاداة السامية. وذكر وفد آخر أن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة يمكن أن تفخر بأنها توصلت أخيرا إلى اتفاق بشأن قرار يعالج هذه المسألة الهامة جدا، واستفسر عن التحديات الملحة الحالية التي يواجهها البرنامج الفرعي في الميدان والكيفية التي يمكن بها للدول الأعضاء أن تساعد في تنفيذ هذه الولاية الهامة.

17 - وفيما يتعلق بالفقرة 29 ألف-2 (ط) والإشارة الواردة فيها إلى ضمان التنوع والإنصاف والشمول من الناحية العرقية، لاحظت الوفود أن الأمين العام مكلف فقط بمعالجة العنصرية والتمييز العنصري، وطلبت معلومات عن الولاية الحكومية الدولية التي تمنح سلطة معالجة التنوع والإنصاف والشمول من الناحية العرقية. وأعرب أحد الوفود عن دهشته لإدراج عبارة "التنوع والإنصاف والشمول من الناحية العرقية" في الخطة البرنامجية، وطلب وفد آخر أن يكون اختيار المصطلحات حكيما ودبلوماسيا ومدروسا فيما يتعلق بالمهام التي سيضطلع بها البرنامج الفرعي. وفيما يتعلق بالفقرة 29 ألف-137 (ب)، التي ورد فيها ذكر تمكين الموظفين والسماح بتمثيلهم العرقي العادل على جميع المستويات والفئات داخل المنظمة، طلب الوفد توضيحا للكيفية التي يعتزم بها الأمين العام تحقيق ذلك.

18 - وشكرت الوفود إدارة الدعم العملياتي على عرض الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2026 وأعربت عن دعمها للعمل الهام الذي تقوم به الإدارة. ومع ذلك، لوحظ أنه لا يزال هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به لضمان أن تكون الحلول المقدمة إلى كيانات الأمانة العامة فعالة من حيث التكلفة بشكل متسق وتثبت قيمة قابلة للقياس لموارد الدول الأعضاء.

19 - وجدد أحد الوفود التأكيد على دور الإدارة بوصفها خط الدفاع الثاني في ضمان سير العمل في الميدان بكفاءة وبشكل صحيح، بما في ذلك التأكد من أن القرارات المتخذة تدعم مصالح المنظمة على أفضل وجه.

20 - وأشيد بنهج الإدارة في تبني التكنولوجيا والابتكار وتوظيف منهجيات الاستشراف. وطُلبت معلومات عن مقاييس ملموسة توضح كيفية ترجمة هذا النهج إلى وفورات في الموارد وأوجه الكفاءة التشغيلية. وطُلب توضيح أيضا بشأن الجهود الرامية إلى تعزيز قدرات المنظمة في مجالات الابتكار وتحليل البيانات والتحول الرقمي والاستشراف الاستراتيجي والعلوم السلوكية، وهو ما يعكس الاتفاق الوارد في القرار 1/79 المعنون "ميثاق المستقبل".

21 - وفيما يتعلق بالفقرة 29 باء-7، فرغم الاعتراف بالنهوض بالمساواة بين الجنسين، تم التشديد على أن النهج المتبع في اختيار البائعين ينبغي أن يستند إلى مبادئ الشراء، بما في ذلك صفات الحس المهني.

22 - وطُلب توضيح بشأن التدابير المتخذة لزيادة المشتريات من البلدان النامية والحاجة إلى النظر في زيادة مشتريات مركبات تعمل بالطاقة الجديدة من بلد يتمتع بتكنولوجيا متقدمة وميزة عالية من حيث التكلفة، من أجل تحقيق تخفيضات في التكلفة ومكاسب في الكفاءة.

23 - واعترافا بالإسهام الهام للبلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة، أعرب أحد الوفود عن أمله في أن تواصل الإدارة عملها الممتاز في سداد التكاليف لتلك البلدان وفي حماية حقوقها ومصالحها.

24 - وفيما يتعلق بالخفض التدريجي لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي وإغلاقها، أشار أحد الوفود إلى أهمية الحفاظ على المحاسبة المالية الصارمة لجميع الأصول والموارد أثناء إغلاق البعثات. وطُلبت آراء الأمانة العامة بشأن الكيفية التي يمكن بها تعزيز الكفاءة والفعالية إذا ما تقرر إجراء عمليات خفض تدريجي في غضون مهلة قصيرة. وطُلب توضيح أيضا بشأن الدروس المستفادة فيما يتعلق بحركة الأصول في سياق الخفض التدريجي. وتم التشديد على ضرورة تطبيق الدروس المستفادة بشكل منهجي على عمليات انتقال البعثات في المستقبل لتفادي التكاليف والتأخيرات غير الضرورية.

25 - وفيما يتعلق بالنتيجة 2 من البرنامج الفرعي 1، العنصر 1، رحب أحد الوفود بالجهود المبذولة لتعزيز إدارة الأداء على نطاق الأمانة العامة.

26 - وفيما يتعلق بالنتيجة 3 من البرنامج الفرعي 1، العنصر 1، تم التأكيد على أن العمل على تنفيذ نهج جديد لإنشاء القوائم وإدارتها ينبغي أن يعطي الأولوية للاختيار على أساس الجدارة، مع تحديد الأفراد الأكثر تأهيلا. وينبغي قياس نجاح هذه المبادرة من خلال تحسين الأطر الزمنية للتوظيف وخفض التكاليف التشغيلية.

27 - وفيما يتعلق بالفقرة 29 باء-26 (ج)، ذكر أحد الوفود أنه يثمن اعتزام توسيع نطاق ومحتوى برامج التدريب ومصادر التعلم لتحسين تعدد اللغات. وطُلب توضيح بشأن جدوى المبادرات.

28 - وفيما يتعلق بالفقرة 29 باء-52 (أ)، أشيد بالجهود المبذولة لتحسين مواءمة سلسلة إمداد الأمانة العامة مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وأُعرب عن رأي مفاده أنه ينبغي تفادي السعي إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة بشكل منفصل أو بطريقة منعزلة عن ظروف العمل الحقيقية لعمليات حفظ السلام. وأثير سؤال بشأن كيفية إدراج تدابير احتواء التكاليف في تخطيط سلسلة الإمداد من البداية إلى النهاية، وبشأن المعايير المستخدمة لتقييم كفاءة المشتريات.

29 - وفيما يتعلق بالفقرة 29 باء-60، أشار أحد الوفود إلى الحاجة إلى استكمال الترتيبات التجارية، لكنه أعرب عن رأي مفاده أنه سيكون من الحكمة النظر في إمكانية اعتماد نهج أكثر مرونة في مسائل أمن الطيران.

30 - وفيما يتعلق بالفقرة 29 باء-83، أحاط أحد الوفود علما بخريطة الطريق المشتركة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة وأعرب عن تطلعه إلى رؤية أطر تشغيلية تحدد المسؤوليات بوضوح وترسخ المساءلة عن النتائج مع التقليل من ازدواجية الجهود إلى أدنى حد ممكن، مع تقدم العمل.

31 - وفيما يتعلق بالفقرة 29 باء-85، أثير سؤال عن الكيفية التي ستحدد بها أداة رصد الدعم العملياتي فرص تخفيض التكاليف أثناء عمليات انتقال البعثات.

32 - وأعرب عن تأييد الاستراتيجية المبينة في الفقرة 29 باء-92 (ج). ومع ذلك، دعا أحد الوفود إلى إيلاء اهتمام خاص للتدقيق العملي للنفقات والعلاقة بين التكلفة والجودة.

33 - وفيما يتعلق بالفقرة 29 باء-94، أثير سؤال بشأن الوفورات في التكاليف ومقاييس الكفاءة التي يجري تتبعها لقياس عائد الاستثمار في أتمتة عملية صرف مدفوعات انتهاء خدمة الموظفين.

34 - وفيما يتعلق بالفقرة 29 باء-100 المتصلة باعتماد ترتيبات العمل المرنة، أُعرب عن رأي مفاده أن هذه القرارات ينبغي أن تُعتمد بطريقة انتقائية، حيثما يكون لها ما يبررها حقا.

35 - وفيما يتعلق بمكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، أعرب أحد الوفود عن تقديره لاستراتيجية المكتب المقترحة لعام 2026، في حين أحاط وفد آخر علما بالدور الهام الذي يضطلع به المكتب في توفير نظم شبكة عالمية للأمانة العامة تتسم بالمرونة والقدرة على الصمود، مشددا على أهمية اتباع نهج متوازن في اعتماد التكنولوجيات الجديدة من أجل تجنب تعرض الأمم المتحدة لمخاطر إضافية. وأثنى أحد الوفود على المكتب لقيامه بتوحيد مهام الأمانة في محاولة لخفض التكاليف وتحسين الكفاءة. ووجه أحد الوفود الانتباه إلى ضرورة استكمال الفقرة 29 جيم-13 بالإشارة إلى الجزء الرابع من قرار الجمعية العامة 258/79 باء.

36 - وأشار أحد الوفود إلى أن تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي تتطور بسرعة وأنه ينبغي اختيار تكنولوجيات متقدمة لجعل عمل الأمانة العامة أكثر كفاءة مع تقليل العبء المالي بشكل كبير، وطلب معلومات عن عملية اتخاذ القرار لاختيار تكنولوجيات الذكاء الاصطناعي وعما إذا كان هناك أي تواصل مع البائعين. وسأل وفد آخر عن الكيفية التي يمكن بها لمبادرات الذكاء الاصطناعي المبينة في الفقرات 29 جيم-21 إلى 29 جيم-27 أن تتضمن آليات للتعليقات من المستخدمين لضمان تلبيتها للاحتياجات التشغيلية.

37 - وأشار أحد الوفود إلى الدور الحاسم الذي يضطلع به مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ومركز الأمم المتحدة الدولي للحوسبة في توفير خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المشتركة على نطاق منظومة الأمم المتحدة، ودعا مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى زيادة الاعتماد على وظائف الدعم تلك على نطاق المنظومة، وتجنب ازدواجية الوظائف والقدرات. وسأل الوفد عن الكيفية التي سيساعد بها المكتب في ضمان أن يحافظ المركز الدولي للحوسبة على نموذج الحوكمة الذي يركز على العملاء والمساءلة المباشرة أمام المنظمات التي يخدمها.

38 - وأشار الوفد نفسه إلى التحول الاستراتيجي للمكتب نحو الخدمات السحابية الهجينة التي يمكن أن توفر فوائد كبيرة من حيث قابلية التوسيع والتقليص والمرونة التشغيلية والوصول إلى قدرات التكنولوجيا المتقدمة مع إمكانية تعزيز قدرة المنظمة على الاستجابة للاحتياجات التشغيلية المتغيرة. واستفسر عن المعايير المستخدمة لتحديد الحاجة للاحتفاظ بقدرات تخزين البيانات في أماكن العمل وعن تحليل التكلفة والعائد المستخدم لتبرير الاستثمارات المزدوجة.

39 - وأثنى الوفد نفسه أيضا على التنفيذ الناجح لترقية نظام أوموجا إلى حزمة التحسينات 8 والانتقال إلى استخدام منصة Umoja Analytics، وطلب معلومات عن كيفية الاستفادة من تلك التحسينات على نطاق المنظمة، ولا سيما في البيئات الميدانية. وفيما يتعلق بالتحديات الأمنية المتزايدة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المبينة في الفقرة 29 جيم-5، أعرب الوفد نفسه عن تأييده للنهج الاستباقي الذي يتبعه المكتب لتحسين أمن المعلومات، ورأى أن مواصلة الاستثمار في هذا المجال أمر حكيم، وإن كان

الوفد يتطلع إلى مزيد من التفاصيل عن كيفية الاستفادة من القدرات الموجودة داخل منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك الخدمات التي يقدمها المركز الدولي للحوسبة.

40 - وفيما يتعلق بالفقرة 29 جيم-31 (و)، التي تشير إلى تحسين إمكانية الوصول، بما في ذلك الوصول عن بعد، للمشاركة في الاجتماعات الحكومية الدولية، طلب أحد الوفود توضيحا بشأن ما إذا كانت الإشارة تتعلق بضمان مشاركة موظفي الأمانة العامة فقط أم ممثلي الدول الأعضاء أيضا.

41 - وأعربت الوفود عن تأييدها لجميع جهود الحوكمة الرشيدة والتبسيط والكفاءة التي تبذلها المنظمات، وأشادت بعمل المكاتب، وأشارت إلى أهمية تسيير الشؤون الإدارية والمالية الشاملة لمراكز العمل تلك. وفي مكاتب الأمم المتحدة في جنيف ونيروبي وفيينا، تركزت المناقشات على مبادرة الأمين العام للأمم المتحدة 80 ومفهوم نقل الموظفين والخدمات. ولاحظ أحد الوفود أنه، في سياق القيود المفروضة على السيولة، ينبغي أن تنظر اللجنة في أي أعمال تشييد إضافية قد تلزم لاستضافة الموظفين والكيانات المنقولين.

42 - وفيما يتعلق بمكاتب الأمم المتحدة في جنيف ونيروبي وفيينا، ذكر أحد الوفود أنه في المكاتب الثلاثة جميعها لن يؤيد أي صياغة تشير إلى مبادئ أو برامج أو مبادرات تتعلق بالتنوع أو الإنصاف أو الشمول. وأعلن الوفد معارضته لأي سياسة أو برنامج يتضمن أي شكل أو إشارة إلى أطر التنوع والإنصاف والشمول أو الإيديولوجية الجنسانية، إذ يعتقد أن هذه المفاهيم تتعارض في كثير من الأحيان مع النهج القائمة على الجدارة في التوظيف والعمليات.

43 - وأشار أحد الوفود إلى المستوى الرفيع للخدمات الإدارية والدعم اللوجستي الذي يقدمه مكتب الأمم المتحدة في نيروبي، وشدد على ضرورة ضمان التمويل الكافي من الميزانية العادية للحفاظ على مكانته كمركز متعدد الأطراف للمشاركة والتنسيق في القارة الأفريقية.

44 - وفيما يتعلق بمكتب الدعم الإداري المشترك في كينيا، أثنى أحد الوفود على مكتب الأمم المتحدة في نيروبي لدعمه المثالي لنموذج تشغيل هذا المكتب. وأشار إلى أن النموذج هو نموذج ومعيار لمكاتب الدعم الإداري المشتركة في المستقبل وقد أثبت كيفية توحيد الوظائف الإدارية للحد من الازدواجية وتبسيط العمليات وتقديم قيمة أفضل لمساهمات الدول الأعضاء. واستفسر الوفد نفسه عن قدرة مكتب الأمم المتحدة في نيروبي على استضافة موظفين إضافيين، وطلب بيانات مقارنة لتكاليف مراكز العمل الأخرى لفهم الآثار المالية المترتبة على عمليات النقل المحتملة. وأكد الرئيس على أن المسائل المتعلقة بأجزاء البرنامج التي تتناول الموارد لا تدخل في نطاق ولاية اللجنة، ودعا اللجنة إلى التركيز في المناقشة على الجزء ألف من البرنامج.

45 - ولاحظ أحد الوفود أن مكتب الأمم المتحدة في نيروبي قد نما نموا كبيرا وأكد أن نقل الخدمات بعيدا عن مراكز العمل العالية التكلفة قد قرّب الكيانات من الفئات المستهدفة في أفريقيا وبلدان الجنوب. وأعرب عن تقديره لاستثمارات الدول الأعضاء في رأس مال المكتب، وأكد على الدعم التكميلي للبنية التحتية بمبلغ 967 مليون دولار الذي قدمته حكومة كينيا. واستفسر وفد آخر عن الشراكات مع الحكومة والسلطات البلدية فيما يتعلق بتحديث البنية التحتية المحلية للمساعدة في تقييم استدامة العمليات الموسعة في المكتب وجدواها على المدى الطويل.

46 - وفيما يتعلق بالفقرة 29 دال-63، طلب أحد الوفود أن يقدم المكتب معلومات مستكملة للحالة بشأن عدد البلدان التي أعربت عن استعدادها للدعم ويقدم تقييما للمناطق التي يتوقع المكتب أن يصدر منها الإعراب عن الاستعداد للدعم بحلول تموز/يوليه 2025.

47 - وأشار أحد الوفود إلى تحقيق مكتب الأمم المتحدة في جنيف لأهداف البرنامج الفرعي 2، النتيجة 2، التي ترمي إلى مساعدة الموظفين والمرشحين الخارجيين على فهم عملية التوظيف في الأمم المتحدة بشكل أفضل واتخاذ قرارات مستنيرة تتعلق بالحياة المهنية. وفيما يتعلق بالفقرة 29 هاء-31 (ب)، سأل الوفد عن المقصود بثقافة العمل الشاملة للجميع وعن وجود ولاية حكومية دولية بشأن هذا النشاط.

48 - وفيما يتعلق بالفقرة 29 هاء-73، استفسر أحد الوفود عن الوفورات في التكاليف الناتجة عن إغلاق المكتبة والمتحف لمدة ثلاثة أشهر في عام 2024. وأكد من جديد أنه لا توجد ولاية بشأن عقد مناسبات بصيغ هجينة أو افتراضية وطلب توضيحا بشأن الفرق بين عقد الاجتماعات بالوسائل المختلطة والوسائل الهجينة.

49 - وسلط أحد الوفود الضوء على المسائل المتصلة بالخطة الاستراتيجية لحفظ التراث، بما في ذلك أعمال التجديد المسببة للضجيج، وحث الأمانة العامة على الامتناع عن اتخاذ تدابير إضافية تهدف إلى توفير التكاليف ويكون لها أثر سلبي على الوفود. وأعرب وفد آخر عن قلقه من التأخير في تنفيذ الخطة مقارنة بالجدول الزمني المقرر، مشيرا إلى أنه تكبد نفقات كبيرة وواجه مشاكل في الكهرباء في مبنى تم تجديده حديثا، وطلب معلومات مستكملة بشأن التدابير العاجلة التي اتخذت لمعالجة هذه المشاكل. وشدد وفد آخر على أمله في أن يسير تنفيذ الخطة في امتثال للجدول الزمني وفي حدود الميزانية.

50 - وأثنى أحد الوفود على المكتب لما يبذله من جهود لتحسين وتعزيز التمثيل الجغرافي العادل، وطلب مزيدا من المعلومات عن الجهود المبذولة لتحسين تمثيل الموظفين من البلدان النامية. وأثنى أحد الوفود على المكتب لتوفيره خدمات المشتريات وغيرها من خدمات الدعم المركزية، مشيرا إلى أن توحيد المهام المشتركة يمثل إصلاحات عملية تعزز الفعالية إلى جانب احترام قيود الميزانية. وأثنى الوفد على البرنامج الفرعي 5 المتعلق برقمنة الوثائق التاريخية.

51 - وفيما يتعلق بالفقرة 29 هاء-44 (ج)، طلب أحد الوفود مزيدا من المعلومات عن مجموعة أنشطة المشتريات المشتركة وطلب توضيحا بشأن ما إذا كانت خدمات استرداد التكاليف المقدمة إلى الكيانات غير التابعة للأمانة العامة تشمل تكلفة وقت الموظفين. واستفسر الوفد عن النسبة المئوية للاجتماعات التي أتيحت فيها المشاركة بالوسائل الهجينة، وطلب تقديم معلومات مستكملة عن كيفية تأثير السيولة على قدرة المكتب على دعم الاجتماعات الحكومية الدولية الصادر بها تكليف وغير الصادر بها تكليف، والتدابير المتخذة لتحديد أولويات المهام الأساسية.

52 - وفيما يتعلق بمكتب الأمم المتحدة في فيينا، ولا سيما الجدول 29 واو-4، استفسر أحد الوفود عما إذا كان مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة يعتزم التحول من ميزانية فترة السنتين إلى ميزانية سنوية. وبالإشارة إلى الفقرة 29 واو-27 (د)، طلب الوفد نفسه معلومات إضافية عن أي مبادرات لمجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق يكون المكتب قد نفذها. وأخيرا، وفيما يتعلق بالفقرة 29 واو-29، طلب الوفد إطلاع اللجنة على أشرطة الفيديو المتعلقة بالموارد البشرية.

53 - وأعرب أحد الوفود عن معارضته لأي توسع لا مبرر له في وظائف الدعم يمكن أن يأتي على حساب العناصر الوظيفية والبرنامجية الأساسية للمنظمات الدولية التي تتخذ من فيينا مقرا لها. وشدد على أن هياكل الدعم الإداري يجب أن تخدم العمل الجوهري لتلك المنظمات، لا أن تحجبه أو تعيقه. وأعرب الوفد أيضا عن قلقه بشأن احتمال قيام شعبة الإدارة التابعة للمكتب بإدارة بالعناصر الوظيفية والبرنامجية

بأدق التفاصيل، وأكد على ضرورة أن تحتفظ الوحدات التشغيلية بالاستقلالية المناسبة لتنفيذ ولاياتها بفعالية، وأن العلاقة بين الإدارات المعنية بالشؤون الإدارية والفنية ينبغي أن تكون علاقة تيسير وليس علاقة سيطرة. وأكد الوفد على التطلع إلى أن تكون الكفاءة والفعالية هما المبدآن الموجهان لخدمات الدعم الإداري وأكد على أن الجهود الرامية إلى تبسيط عمل العناصر الوظيفية والبرنامجية ينبغي أن تقلل من العوائق البيروقراطية لا أن تنشئ عوائق إضافية غير ضرورية.

54 - وطلب أحد الوفود توضيحا بشأن النهج المحلي الذي يتبعه المكتب في تعزيز التمثيل الجغرافي، وأكد أن قرارات الجمعية العامة والمبادئ العامة لميثاق الأمم المتحدة لا تزال منطبقة ونافذة، وأن أي ابتكار في هذا المجال يتطلب تفويضا سياسيا. واستفسر وفد آخر عن التصنيف الذي يجري استخدامه لتعزيز التمثيل الجغرافي وطلب توضيحا بشأن التصنيف حسب المجموعات الإقليمية.

استنتاجات وتوصيات

55 - **توصي اللجنة بأن تنظر الجلسة العامة للجمعية العامة أو اللجنة الرئيسية المعنية أو اللجان الرئيسية للجمعية العامة، بما يتماشى مع قرار الجمعية 247/79، في الخطة البرنامجية للبرنامج 25، خدمات الإدارة والدعم، من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2026 في إطار بند جدول الأعمال المعنون "تخطيط البرامج" في الدورة الثمانين للجمعية العامة.**